derasat 12/23/12 11:21 PM Page 1

بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الـ ٣٣ في المنامة (٢٤ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢):

مجلس التعاون الخليجي أمام مفترق طرق تاريخي

○ قادة دول مجلس التعاون الخليجي أمام تحديات مصيرية.

○ قوات «درع الجزيرة» برهنت علي متانة التضامن الاستراتيجي الخليجي.

بقلم:

عبدالمالك سالمان

تنعقد القمة الخليجية الـ٣٣ في العاصمة البحرينية المنامة يومي ٢٤ -٢٥ ديسمبر في وقت بلغت فيه تجربة مجلس التعاون الخليجي بعد مرور أكثر من ٣٠ عاما على نشأتها في ابوظبي عام ١٩٨١ مرحلة مفصلية حاسمة.

ولا نغالي بالقول إن مجلس التعاون الخليجي بات اليوم يقف أمام مفترق طرق تاريخي بشأن كيفية الانتقال من صيغته الراهنة القائمة على التعاون والتنسيق إلى مرحلة أكثر تقدما من التكامل والاندماج والوحدة، بما يترجم الغايات الاستراتيجية الكبرى التي قام عليها مجلس التعاون والتي وضعت لها هدفا نهائيا يتجاوب مع التطلعات الشعبية الخليجية، وهو الوصول إلى الاتحاد أو الوحدة باعتبار ذلك التطور التاريخي الطبيعي لأبناء منطقة يتسمون بالتشابه والتقارب والتماثل في كثير من الروابط الاجتماعية والقرابية والمقومات التاريخية المشتركة والعوامل الثقافية واللغوية والدينية المتطابقة وصولا إلى الادراك المشترك بالمصير الواحد.

في ضوء هذه المعطيات، يصبح التساؤل المطروح هو: كيف يمكن تطوير مجلس التعاون الخليجي بحيث يصبح قادرا على التحول نحو صيغة أكثر اندماجا وتوائم التطلعات الشعبية الخليجية نحو الوحدة والتحديات المصيرية التي تواجه دوله الست؟

حماية المجتمعات الخليجية من التهديدات الخارجية تحتل الأولوية على مسألة الإصلاح الديمقراطي

ولعل من المهم في هذا السياق بسط المحاور التالية:

أولا: ليس جديدا القول بأن دول الخليج العربية بثرواتها النفطية وفوائضها البترودولارية قد شكلت مطمعا للقوى الخارجية والإقليمية ومازالت كذلك حتى يومنا هذا.

ولذلك، فإن أي صيغة جماعية تطرح من أجل تحقيق نوع من التكامل والاندماج بين هذه الدول الخليجية العربية، إنما تشكل ليس فقط سبيلا لحماية هذه الدول وثرواتها من الأطماع التي تستهدفها، ولكنها تشكل وسيلة دفاعية ضرورية عن الذات، لأن الصيغة الاتحادية أو الاندماجية توفر قدرات أكبر للدول الخليجية، لتشكل قوة ردع في مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية والإقليمية.

وقد تعتقد بعض الدول الخليجية أنها عبر علاقاتها مع القوى الغربية أو قوى إقليمية أخرى تستطيع أن تمتلك هامشا للمناورة يمكنها من حماية ذاتها، ولكن الحقيقة المؤكدة أن هامش المناورة يصبح محدودا في ظل طبيعة الكيانات الخليجية التي تتسم بصغر الرقعة الجغرافية وخلل التركيبة الديموجرافية أو السكانية من حيث غياب الكتلة السكانية الكبيرة التي تجعلها قادرة على تأمين التوازن السكاني.

ومن هنا تبرز الحاجة الماسة الى الاندماج في إطار صيغة اتحادية أكبر تمكن دول الخليج في إطار جماعي من التغلب على محدودية المساحة الجغرافية أو خلل التركيبة السكانية، حيث تستطيع دول الخليج الست أن تشكل معا كتلة جغرافية وسكانية كبيرة تمكنها من أن تصبح تكتلا سياسيا واستراتيجيا وسكانيا قادرا على تحقيق التوازن في المعادلات الإقليمية، ومن الحتمي أن تتراجع وطأة التهديدات الإقليمية والخارجية تجاه دول الخليج مع وجود صيغة اتحادية أو اندماجية أكبر تجمع بينها.

المخططات الخارجية تهدف إلى تمزيق الكيانات الخليجية وإعادتها إلى مراحل ما قبل بناء الدولة

ولسنوات طويلة ساد لدى النخب الثقافية في المنطقة العربية الاعتقاد بأن الثروات النفطية قد مكنت الدول الخليجية من التغلب على كثير من مشكلات بناء الدول الحديثة في مرحلة ما بعد الاستقلال والتخلص من الاستعمار الغربي.

ويمكن القول بصورة موضوعية بأن هذه الفكرة كانت متحققة بنسبة كبيرة بفضل الموارد النفطية التي مكنت الدول الخليجية من بناء مقومات حضارية كثيرة في العمران الحضاري للدول والمجتمعات النامية، لكن بالمقابل، فإن هذه الانجازات باتت اليوم مهددة بشكل واضح مع بروز مخططات إقليمية وخارجية تهدف إلى القضاء على ما حققته الدول الخليجية في مسيرة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وتتمثل هذه الأخطار في محاولة إعادة الدول الخليجية إلى مراحل ما قبل بناء الدول الحديثة سواء بالسعي إلى إثارة الفتن الطائفية في داخل المجتمعات الخليجية أو محاولة تفتيت وتقسيم الدول الخليجية الكبرى مثل المملكة العربية السعودية.

وهنا نلاحظ تلاقي المشروع التوسعي الإيراني الذي يسعى لإثارة القلاقل الطائفية مع المشروع الصهيوني- الأمريكي الرامي إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية والديموجرافية للمجتمعات العربية على نحو يؤدي إلى تمزيقها وتقسيمها إلى كيانات صغيرة على أسس طائفية وعرقية وإثنية ومذهبية ودينية وفق الرؤية الاستراتيجية لحماية الوجود الصهيوني في المنطقة العربية، والتي تستهدف تمزيق العالم العربي والحيلولة دون قيام أي مشروع وحدوي عربي بما يمكن إسرائيل من أن تظل القوة الإقليمية المهيمنة في قلب العالم العربي.

في حين أن إيران ترى أن إثارة القلاقل الطائفية في الدول الخليجية عبر استغلال الطائفية الشيعية سيمكنها من إضعاف الدول الخليجية ويجعلها مؤهلة للخضوع للهيمنة الإقليمية الإيرانية التي تريد أن تكون القوة المعترف بهيمنتها ونفوذها في المنطقة الخليجية من قبل القوى العالمية.

ومن هنا تكمن الأهمية القصوى لأن ينجح الساسة والنخبة على حد سواء في المنطقة الخليجية في إدراك طبيعة المخاطر الاستراتيجية المركبة التي تستهدف الدول الخليجية في هذه المرحلة.

ولعل الأهم هو الانتقال من مرحلة الإدراك السليم لطبيعة هذه المخاطر والتهديدات إلى استراتيجية المواجهة والمقاومة.

ونعتقد أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بمبادرته التاريخية في قمة الرياض الخليجية العام الماضي بالدعوة إلى الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد الخليجي، قد برهن على قراءة استشرافية سليمة لاستراتيجية المواجهة الخليجية المطلوبة في مواجهة هذه التحديات.

ولكن بحسب المؤشرات المتاحة، يلاحظ المراقبون والمحللون أن هناك قدرا من التردد لدى بعض الدول الخليجية في الاستجابة للدعوة إلى الاتجاه إلى الصيغة الاتحادية، ويعود ذلك إلى تفاوت الرؤى بشأن تقييم طبيعة المخاطر التي تهدد الدول الخليجية.

وفي هذا السياق، وكما ذكرنا في مناسبة سابقة، فإن التعامل مع هذه الوضعية يتطلب من الدول الأكثر حماسة لفكرة الاتحاد الخليجي مثل السعودية والبحرين اتخاذ زمام المبادرة بالاتجاه إلى الاتحاد الثنائي كنواة للاتحاد الخليجي، الأمر الذي سيوفر قوة دفع تحفز الدول الخليجية الأخرى على أخذ فكرة «الاتحاد الخليجي» بصورة أكثر جدية، مما يجعلها تتجه تدريجيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الخليجي بين السعودية والبحرين.

ثانيا: يلاحظ المراقب للشئون الخليجية انشغال قطاع واضح من النخبة الخليجية بإعطاء الأولوية لفكرة الإصلاح السياسي والديمقراطي واعتبار ذلك المدخل الصحيح وربما الوحيد إلى بناء الاتحاد الخليجي، وربما يتأثر هؤلاء المثقفون برياح التغيير الديمقراطي التي هبت على العالم العربي مع اندلاع ما سمي «ثورات الربيع العربي» والتي تعلي من شأن تحقيق هدف البناء الديمقراطي.

ولا مندوحة هنا من التأكيد على أن تحقيق الديمقراطية هو حلم كل المثقفين في كل أرجاء العالم العربي، باعتبارها الخيار الحضاري للتقدم والتطور والصيغة الأكثر مواءمة التي أكدتها التجارب الغربية الناجحة في الحكم وإدارة النظم السياسية والاجتماعية.

غير أن ما حدث في بلاد ما سمي «الربيع العربي» من مظاهر للفوضى والانقسام الاجتماعي في إطار كثرة التجاذبات والاستقطابات السياسية، في إطار الممارسة الديمقراطية بما أدى إلى مظاهر من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، قد جعل الكثيرين يطالبون بضرورة التريث بشأن التركيز في مسألة أولوية الإصلاح الديمقراطي في التجارب الخليجية، لأن الأولوية هنا يجب أن تكون لضمان التماسك الاجتماعي والحفاظ على الوحدة الوطنية ومقاومة مخططات تخريب المجتمعات الخليجية من الداخل تحت ستار أو شعارات الديمقراطية.

فعندما تكون الكيانات ذاتها مهددة في بنيانها الاجتماعي الداخلي، فإن الدعوة تصبح ملحة الى مراجعة المطالب النخبوية المطالبة بأولوية الديمقراطية على ما عداها من أهداف.

من هنا، فإن الضرورة التاريخية في مواجهة التحديات التي تواجهها الدول الخليجية سواء من مخططات تخريب طائفية أو محاولة تمزيق النسيج الوطني وتفجير مشكلات داخلية تفرض أن يتجه التفكير في مسألة الإصلاح الديمقراطي والسياسي إلى مراعاة طبيعة التطور التاريخي والخصوصية الاجتماعية والثقافية في كل مجتمع خليجي على حدة، بحيث لا يكون الإصلاح الديمقراطي مفتاحا لزعزعة الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي في المجتمعات الخليجية، على أن يترك لكل بلد خليجي أن يحدد على نحو تدريجي طبيعة الخطوات التي يتبناها في هذا الإطار وفقا لظروفه الاجتماعية وطبيعة تكوينه السياسي والثقافي.

ومن هنا، فإن أوساط النخبة الخليجية مطالبة بمراجعة أولوياتها في مسألة الخيار الديمقراطي في ضوء طبيعة التحديات المصيرية التي تهدد تماسك المجتمعات الخليجية من جانب قوى إقليمية وغربية لا تهمها مصلحة البلدان والشعوب الخليجية بقدر اهتمامها بجعل المنطقة الخليجية أرضا خصبة لفرض مخططات هيمنتها السياسية والاستراتيجية عليها عبر اضعافها وتفكيك تماسكها الاجتماعي الداخلي تحت ستار التحول الديمقراطي.

ثالثا: تتجه قمة المنامة الى إعطاء الأولوية لتعزيز مقومات التكامل الاقتصادي بين الدول الخليجية، بعد ان استقر الرأي على أن يكون بحث مستقبل الاتحاد الخليجي من خلال قمة خاصة تنعقد في العاصمة السعودية الرياض بعد استكمال الدراسات الشاملة عبر لجان متخصصة لهذا المشروع التاريخي.

وفي هذا السياق سيكون هناك تركيز أكبر، انطلاقا من قمة المنامة خلال المرحلة المقبلة، على تعزيز فكرة المواطنة الاقتصادية الخليجية باعتبارها الاساس الجوهري لتوجهات التكامل الاقتصادي بين دول الخليج الست.

ولا شك ان هذا الاتجاه العملي هو اتجاه عقلاني في التجارب الاندماجية، فتوفير القاعدة المصلحية الاقتصادية لأي تجربة وحدوية هو أمر ضروري ليقوم الاتحاد على أساس اجتماعي واقتصادي متين، حيث تكون المصالح والمنافع المتبادلة بين الشعوب أقوى من أي خلافات سياسية قد تنشأ بين الحكومات في المستقبل.

وفي هذا السياق، فلعل هذا التوجه هو مناسبة لاعادة الاعتبار للفكر التنموي في المسيرة الخليجية.

فخلال سنوات الطفرة النفطية ومع تدفق الفوائض البترودولارية على دول الخليج تعززت فكرة قدرة كل دولة على بناء تجربتها التنموية الخاصة اعتمادا على مواردها وعوائدها النفطية الوفيرة، الأمر الذي أدى في الواقع العملي إلى تراجع فكرة التكامل الاقتصادي بين الدول الخليجية.

ومما يدلل على ذلك هو قلة المشاريع التكاملية بين الدول الخليجية باستثناء مشروعات مثل الربط الكهربائي وكذلك الربط المائي وأيضا الربط الحديدي عبر شبكة سكك حديدية مشتركة، وهي مشاريع بعد مرور ٣٠ عاما على التجربة التعاونية الخليجية، قد جاءت فقط في السنوات القليلة الماضية وتحتاج إلى سنوات قادمة لاستكمالها باستثناء مشروع الربط الكهربائي الذي بلغ مراحل متقدمة بالفعل.

وبالمقابل، لوحظ انه خلال السنوات العشرين الماضية كانت هناك نزعة واضحة للتنافس في المشاريع المتشابهة فيما بين الدول الخليجية مثل مشاريع شركات الطيران والتي انتهت إلى تفكيك مشروع شركة «طيران الخليج» لتصبح في نهاية المطاف شركة بحرينية فقط، ومثل مشاريع الالمنيوم والبتروكيماويات وغيرها من دون ان يكون هناك اتجاه تكاملي بين الدول الخليجية بحيث يتم توزيع المشاريع الانتاجية والاستثمارية على نحو وظيفي تكاملي يجعل كل بلد متخصصا في نوعية معينة من المشاريع الانتاجية بما يغطي احتياجات بقية الدول الخليجية.

الآن تعود الأولوية لفكرة المواطنة الخليجية الاقتصادية لتفتح الآفاق لاعادة الاعتبار للاتجاه التكاملي فيما بين الدول الخليجية.

ومن هنا ضرورة البحث في المشاريع التكاملية الاقتصادية التي تساعد على تهيئة الأرض المواتية لتدعيم مقومات الاندماج السياسي والاقتصادي بين المجتمعات الخليجية في المستقبل، بما يجعل فكرة الاتحاد الخليجي هدفا يحقق المصالح الحيوية لأبناء الخليج في كل المجتمعات الست.

وفي هذا السياق، لا بد من الاشارة إلى الاستثمارات الخليجية فيما يسمى «الصناديق السيادية الخليجية» التي تشكل الفوائض والمدخرات الخليجية وتشكل حصاد الثروة النفطية والمالية الخليجية، والتي يقدرها البعض بأكثر من تريليون، فيما تقدرها مصادر مالية غربية بأنها تشكل ثلث الصناديق السيادية في العالم.

وقد دلت الخبرات السابقة وخاصة الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ في أعقاب أزمة الرهونات العقارية التي ضربت الاقتصادات الأوروبية والأمريكية، ان الصناديق السيادية الخليجية التي تركز استثماراتها في الأسواق الأوروبية والأمريكية تواجه خطرا حقيقيا نتيجة تقلبات النظام الرأسمالي العالمي.

وقدرت مصادر مالية أن دول الخليج خسرت نحو ٥٠٠ مليار دولار في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ عبر المضاربات والانهيارات التي سادت الأسواق الأوروبية والأمريكية آنذاك.

ومنذ ذلك الحين، انطلقت الأصوات الخليجية والعربية مطالبة بإعادة النظر في الاستراتيجيات الاستثمارية للصناديق الخليجية السيادية بحيث لا تركز استثماراتها في الغرب، وبضرورة إعادة توطينها في الاقتصادات الخليجية ذاتها أو عبر توظيفها في استثمارات في الدول العربية بحيث تعود عوائدها على المواطن الخليجي والعربي.

ولا يعني ذلك، انطلاقا من اعتبارات اقتصادية، امكانية نقل كل هذه الأموال الخليجية إلى المنطقة العربية، ولكن على الأقل هناك ضرورات موضوعية لاستثمار جزء كبير منها في الأرض العربية والاقتصادات الخليجية، الأمر الذي يستدعي ضرورة احياء مشاريع التكامل الاقتصادي الخليجي أولا وتوظيف هذه الاستثمارات فيها بالإضافة إلى استثمار الجزء الآخر في البلدان العربية، وان تكون تلك استراتيجية قائمة وخصوصا حينما تستقر الأوضاع في بلدان ما سمي «الربيع العربي».

وهناك من الخبراء الاقتصاديين من يدعو إلى استثمار جزء من أموال الصناديق السيادية الخليجية في بعض الأسواق الصاعدة في جنوب شرق آسيا، وهي فكرة جديرة بالبحث في إطار استراتيجية تنويع الأسواق وعدم وضع البيض في سلة واحدة، هي سلة الأسواق الأوروبية والأمريكية.

يجب إعادة توظيف استثمارات الصناديق السيادية الخليجية إلى داخل المجتمعات الخليجية والعربية

وفي كل الأحوال، فهناك ضرورة قصوى لإحياء الفكر التكاملي التنموي في اطار مجلس التعاون، تدعيما لفكرة المستقبل الخليجي الواحد.

رابعا: أثبت الدور المحوري الذي لعبته قوة «درع الجزيرة» الخليجية في مساندة البحرين على استعادة الأمن والاستقرار خلال أزمة فبراير ٢٠١١، أن هناك حاجة ماسة الى تطوير قوة درع الجزيرة وتوسيع نطاقها لتتمكن دول الخليج من مواجهة التحديات الاقليمية.

ويكفي أن نشير هنا إلى الحالة الهستيرية التي أصابت إيران من جراء استعانة البحرين بقوات «درع الجزيرة»، حيث برهنت عمليا على فكرة التضامن الاستراتيجي الخليجي.

ولا شك ان تعزيز قوة «درع الجزيرة» سوف يجعلها قوة الردع الأساسية لدول الخليج في مواجهة الأطماع التوسعية الاقليمية، وهنا تبرز الضرورة الاستراتيجية لزيادة عدد قوات «درع الجزيرة» ومدها بأسلحة متطورة حديثة ذات قدرات نيرانية كثيفة بما يمكنها من أن تكون قوة دفاع نوعي متميزة قادرة على أن تكون الدرع الدفاعية الجوهرية لدول الخليج.

فخلال السنوات الثلاثين الماضية أنفقت دول الخليج مئات المليارات على صفقات سلاح مع أمريكا والدول الغربية من دون ان تتمكن من بناء قاعدة محلية لصناعة التسليح.

ورغم ان دخول دول الخليج مجال صناعة السلاح، يبدو للبعض بمثابة توجه مستحيل، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار ما قامت به ايران من تطوير لقدراتها الصاروخية ومجالات تسليحية أخرى، لا بد أن تتجه الدول الخليجية إلى ضرورة استثمار جزء من الأموال الطائلة التي يتم دفعها للغرب في إطار صفقات السلاح للاتجاه إلى اقامة نوع من صناعة السلاح في المنطقة الخليجية حتى ولو بدأت بصناعة الذخائر والمركبات المدرعة على الأقل.

«الاتحاد الخليجي» يشكل مشروع إنقاذ للمستقبل الخليجي كله وليس خيارا مرحليا

فصناعة السلاح الذاتية هي إحدى مقومات الاستقلالية، ومن شأنها في المستقبل أن تعطي زخما وتعضيدا لفكرة «الاتحاد الخليجي»، وحتى لا يظل الأمن الخليجي رهنا بالترتيبات العسكرية مع الدول الغربية.

إن مجلس التعاون الخليجي مقبل على مرحلة تاريخية حاسمة في مسيرته التكاملية ولا شك أن ما تمر به المنطقة العربية من متغيرات في أعقاب ثورات «الربيع العربي» يشكل حافزا اضافيا لتدعيم الاتجاهات التكاملية والاندماجية في مسيرة مجلس التعاون وصولا إلى صيغة «الاتحاد الخليجي» في شكلها الكونفدرالي على الأقل في مرحلتها الأولى باتجاه التقدم نحو التجربة الوحدوية الشاملة في مرحلة لاحقة.